الأمم المتحدة

S/AC.43/SR.10

مجلس الأمن

Distr.: General
30 April 2018
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

محضر موجز للجلسة العاشرة (المغلقة)

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد المنيخ ..... (الكويت)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

ملاحظات استهلالية أبداها الرئيس

إحاطة مقدَّمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن مكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-06870 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد العتيبي (الكويت)، تولى السيد المنيخ (الكويت) رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - *أُقرَّ جدول الأعمال.*

ملاحظات استهلالية أبداها الرئيس

٢ - **الرئيس:** قال إن الجلسة تُعقد عملا بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، التي شدَّد فيها المجلس على أهمية إجراء اللجنة مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المعنية، حسبما قد يكون لازما، لضمان التنفيذ التام للتدابير المنصوص عليها في القرار.

٣ - وأفاد بأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقلقة للغاية. وقد أشار الأمين العام في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٧ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2017/249)، إلى أنه في عام ٢٠١٦، تحققت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٥١٤ حالة عنف جنسي متصل بالنزاعات، وأن عدد الضحايا شمل ١٧١ طفلا. وذكر الأمين العام في تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٧ (A/72/361–S/2017/821)، أن الأمم المتحدة تحققت مما عدده ٤٩٢ حالة جديدة لتجنيد الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة، وقع معظمها في كيفو الشمالية. ورغم أنه لم يجر توثيق أي حالة جديدة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أشارت بلاغات إلى حالات قتل أطفال وتشويههم نُسبت إلى القوات المسلحة، ولا سيما في منطقة كاساي، وقد حث الأمين العام الحكومة على اتخاذ تدابير فورية لمنع وقوع ضحايا في صفوف الأطفال، وضمان المساءلة عن أي أعمال إجرامية.

٤ - وأفاد الرئيس بأن الجلسة الحالية تتابع الجلسات السابقة المعقودة بشأن العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وذكر أن اللجنة دعت، في وقت سابق، الممثلة الشخصية المكلفة بمكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لتقديم إحاطة عن عملها، كما اجتمع معها الرئيس السابق للجنة خلال البعثة الموفدة إلى ذلك البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وأكد أن هذه الجلسة تتيح فرصة لمواصلة الحوار مع ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية للاطلاع على أحدث المستجدات والاستماع إلى التوصيات والمقترحات المقدّمة من ذلك البلد ومن شركاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بولاياتهم المتصلة بمكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال.

إحاطة مقدَّمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن مكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥ - **السيدة مالينغا** (المراقبة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواصل تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، والتوعية، والتصدي للعنف الجنسي، وتعويض ضحايا العنف الجنسي وإعادة إدماجهم، التي اتُّخذت منذ توقيع البيان المشترك بين حكومة بلدها والأمم المتحدة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٣. وذكرت أن تدابير مكافحة الإفلات من العقاب أدت إلى انخفاض بنسبة ٨٥ في المائة في حالات العنف الجنسي المسجلة بين سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٦. وقد دفع هذا التقدم الأمين العام إلى ذكر في نيسان/أبريل ٢٠١٧ إمكانية حذف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية من قائمة الأطراف التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطا من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي، أو في مسؤوليتها عن ذلك، في حالات النزاع المسلح، وأُرسلت خريطة طريق تحدد مختلف المعايير التي يجب استيفاؤها إلى الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأكدت أنه يجري إيلاء اهتمام خاص لحوادث الاغتصاب الجماعي، وأنه قد أحرز تقدم كبير على مستوى تقديم الجناة إلى العدالة، كما يبرهن على ذلك الحكم على العديد من الأشخاص، من بينهم مسؤولون رفيعو المستوى، بالسجن لمدة طويلة أو السجن المؤبد، وبمواصلة محاكمة أشخاص آخرين من المشتبه فيهم. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أرسل مكتب الممثلة الشخصية لرئيس الدولة المكلفة بمكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال فريقا في بعثة لتقييم حالات العنف الجنسي التي ارتكبت في مقاطعة تنجانيقا، وفُتحت ملفات ٧٣ قضية عنف جنسي، وألقي القبض على عدة أشخاص ووُجّهت لهم تهمة الاغتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية. واتخذت المحاكم العسكرية تدابير لحماية هوية الشهود، وفتحت ٥٥٨ قضية اغتصاب وبتت في ٣٠٧ قضايا وأصدرت ٢٥٩ حكما في عام ٢٠١٧. وبعد أن نشرت المحكمة العسكرية العليا الإحصاءات

القضائية عن عام ٢٠١٧، أصبح القضاء العسكري يحتل مكانة أرقى في مكافحة العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وقامت اللجنة المعنية بمكافحة العنف الجنسي التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عملا بخطة عملها وفي إطار شراكة مع مكتب الممثلة الشخصية ومع الأمم المتحدة، بتنظيم دورات تدريبية وأنشطة لتوعية أفراد القوات في عام ٢٠١٧.

٦ - وتلقى ما مجموعه ٢٠٠ شخص من القضاة وضباط التحقيقات الجنائية وقادة الوحدات تدريبات في مجال حماية الضحايا والشهود في بوكافو وبونيا وغوما. وعُقدت حلقات دراسية لفائدة ضباط القوات المسلحة في كانانغا ومبوجي - مايي وتشيكابا، واختُتمت هذه الحلقات بتوقيع هؤلاء الضباط على بيانات أقسموا عليها أو على تعهدات. وتلقى المجندون الذين التحقوا بالجيش في عام ٢٠١٧ تدريبا في مجال القانون الدولي الإنساني، وتم إطلاعهم على العقوبات التي توقع على مرتكبي جرائم العنف الجنسي وأُلزموا بالتعهد بالامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشارت المراقِبة إلى أن دائرة الاتصالات والإعلام التابعة للقوات المسلحة استعانت بالإذاعة والقناة التلفزيونية الوطنية للتعريف بأنشطة التوعية، مثل الحملة الوطنية المعنونة ''كسر جدار الصمت'' (Briser le silence) التي أطلقها مكتب الممثلة الشخصية. وأنشئ خط اتصال للمساعدة في هذا الصدد، ويمكن الآن الاتصال به أيضا من المناطق المتضررة من النزاع. وأفادت بأن الحملة، التي دعمتها القوات المسلحة، أصبحت أكثر رواجا من خلال توزيع منشورات على السكان المحليين وأفراد القوات المسلحة تتضمن رقم خط الاتصال للمساعدة وتروّج لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٧ - وأشارت إلى وجود مشروع قانون على وشك الاعتماد بشأن تعويض الضحايا يتضمن أحكاما تنص على تنفيذ قرارات المحاكم، ويوفر الدعم القانوني والقضائي والطبي والنفسي والاجتماعي لضحايا العنف الجنسي. وأكدت أن الجزء المتبقي من التعويضات الممنوحة للضحايا من قرية سونغو مبويو دُفع في عام ٢٠١٧، وأن مكتب الممثلة الشخصية أرسل قائمة تضم ٥٦ ضحية مؤهلة للحصول على تعويضات إلى وزارة العدل لكي تستعرضها. وقد أعد المكتب أيضا برامج لتدريب وإعادة إدماج الضحايا والأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة، وحصلوا على دعم مالي وأشكال أخرى من الدعم من القطاع الخاص والشركاء الثنائيين، مثل حكومة اليابان، والمعهد الوطني للتدريب المهني. ونُفذت هذه البرامج في أرو وبونيا وكيبومبا وروتشورو. وحصلت الرابطات النسائية والمدارس والمرافق الطبية على الدعم أيضا.

٨ - وتشمل التحديات التي لا تزال قائمة تعدد التدخلات، والتنسيق بين الشركاء وعدم الإبلاغ بشكل موحد، إلى جانب الصعوبات التي تعرقل تنفيذ القرارات المتعلقة بتعويض الضحايا. وإضافة إلى ذلك، يتعين إيفاد قاضيات بصورة أكثر فعالية من أجل تيسير اللجوء إلى القضاء، ويجب تعزيز جهود التوعية للحد من تأثير السياق العرفي والاجتماعي الثقافي في مكافحة الإفلات من العقاب. ومع ذلك، لا يمكن إنكار التقدم المحرَز عموما الذي اعترفت به قرارات مجلس الأمن الأخيرة، وأشارت إلى توطيد المكاسب التي تحققت. ولكنها أعربت عن دهشتها من الشواغل التي أثارها الأمين العام في تقريره الأخير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2018/250) والتي أثارتها ممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في رسالتها المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨. فقد أكد كلاهما أن البلد عاد إلى مستويات العنف المسجّلة في عام ٢٠١٤، مع أن البيانات الواردة في تقارير الأمم المتحدة الصادرة منذ عام ٢٠١٣ تدحض هذا التأكيد الخطير. وأفادت بأن التضارب بين الأرقام الواردة في تقارير بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقارير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان يشكك في دقة هذه البيانات؛ ويجب تقديم مزيد من المعلومات عن السياق الذي ارتُكبت فيه تلك الجرائم لتحديد ما إذا كانت متصلة بالنزاع. وأكدت أنه من المهم أن يقوم جميع أصحاب المصلحة بمناقشة وتنسيق النتائج التي يتوصلون إليها عن أعداد الضحايا والجناة. وقد طلبت الحكومة توضيحات أيضا بشأن المعايير التي تطبقها الأمم المتحدة لإدراج الشرطة الوطنية الكونغولية في قائمة مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاعات المحتملين نظرا إلى أن قوات الشرطة لم تشارك في العمليات العسكرية.

٩ - ومع أن تجنيد الأطفال سيُطرح في مناقشة مقبلة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة، فتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة العنف الجنسي قد عادت بالفائدة على الأطفال أيضا، وإلى أن الجماعات المسلحة التي لا تزال تنشط في بعض الأجزاء من الإقليم الوطني مسؤولة عن ٨٠ في المائة من انتهاكات حقوق الطفل، كما أكد ذلك آخر تقرير للأمين العام.

١٠ - **السيد تِسّير (فرنسا)**: تساءل عما إذا كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية قد شرعت في تنفيذ خريطة الطريق التي قدمها الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أم أنها لا تزال قيد المناقشة.

١١ - **السيد خوانغ تينغ (الصين)**: قال إن تحقيق السلام لا يزال أهم أولوية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإن الجماعات المسلحة لا تزال تشكل تهديدا كبيرا. وأكد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومة في مجالات الحوكمة والأمن لكي تتمكن من تحمل مسؤوليتها عن ضمان السلام والأمن وحماية المدنيين.

١٢ - **السيدة فيليبس (المملكة المتحدة)**: سألت عن الخطط والأنشطة القائمة لمواصلة التحقيقات من أجل مواجهة الزيادة المقلقة في مستوى أعمال العنف الجنسي في عام ٢٠١٧.

١٣ - **السيدة مالينغا** (المراقبة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن لدى حكومتها أسئلة أيضا بشأن وضع خريطة الطريق.

رفعت الجلسة الساعة ١٥:٥٠.